(الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٧/٨/٢). وذكرت مصادر صحفية مطلعة أن مبارك وعد عرفات باعادة فتح مكاتب م.ت.ف. قريباً (المصدر نفسه). الى هذا، أكد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «أن الجري وراء كسب ودّ النظام المصري، هي سياسة لا جدوى منها، ولا تساعد، كما يتوهم أصحابها، على فك الحصار الرسمي الغربي على م.ت.ف. وهي لذلك تلحق الضرر بمكانة المنظمة، وتضعف مصداقيتها في أعين الجماهير الفلسطينية، والعربية، والرأي العام التقدمي عموماً، وتمنح النظام المصري الفرصة للتغطية على سياسته الاستسلامية المعادية للثورة والشعب الفلسطيني». ولاحظ المكتب السياسي «أن لقاء أديس أبابا لم يجر بحثه من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مما يشكل مخالفة لمبادىء العمل الجماعي التي أكدتها قرارات المجلس الوطني» (الحرية، ١٩٨٧/٨/٢٢). واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لقاء عرفات مع مبارك، «مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التوحيدية» (الهدف، ١٩٨٧/٨/١٧). وعقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية اجتماعاً طارئاً، تدارس خلاله لقاء عرفات مع مبارك، وتوقف عند مشاركة بسام أبو شريف في الوفد الفلسطيني. وفي بيان له، اعتبر المكتب السياسي لقاء مبارك ـ عرفات بأنه «يلحق الضرر بمصالح الشعب الفلسطيني الوطنية»، وقرر فصل بسام أبو شريف من عضوية الجبهة الشعبية، ومن هيئاتها ومراتبها التنظيمية كافة (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٨/٣)، علماً بأن المتحدث الرسمي باسم م.ت.ف. نفى، فيما بعد، مشاركة أبو شريف في اللقاء المذكور (السفير، بيروت، ١٩٨٧/٨/١).

وعلى الرغم من سخونة هذا الحدث، إلا أنه لم يؤثر سلباً في مشاركة الجبهة الشعبية داخل أطر م.ت.ف. وخاصة اللجنة التنفيذية. اذ سبق للجبهة أن قررت، في أولى دورات لجنتها المركزية التي تلت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ضرورة تعميق وتوطيد وحدة م.ت.ف. والنضال عبر أطرها الشرعية. ولتحقيق هذا الهدف، أكدت الجبهة «استمرار النضال داخل أطر المنظمة لفرض صورة من الاحترام والانضباط لمقررات المجلس، والتصدي الحازم لأية خروقات سياسية، أو تنظيمية، واستمرار عملية الاصلاح التنظيمي، على مختلف الصعد وفي كافة المستويات» (الهدف، ١٩٨٧/٧/١٣).

من جهة أخرى، أجرى المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية، هاني الحسن، مباحثات سياسية، في القاهرة، مع مدير مكتب الرئيس المصري وكيل أول وزارة الخارجية، د. أسامة الباز، تناولت آخر التطورات الخاصة بالعلاقات المصرية ـ الفلسطينية، في ضوء لقاء مبارك ـ عرفات، في أديس أبابا، والاتفاق على أسس جديدة تحكم وضعية هذه العلاقات، في حال اعادة فتح مكاتب المنظمة في القاهرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٧/٨/٤).

العلاقة السورية ـ الفلسطينية

لم تُسفر المساعي الفلسطينية الرامية الى تصحيح العلاقات مع سوريا الى نتائج ايجابية، حيث لم تلق نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة استجابة من قبل الجانب السوري. وعلى الرغم من ذلك، استمرت المساعي الفلسطينية الرامية الى اعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى سابق عهدها. ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضرورة استمرار العمل الجاد والايجابي «لتصحيح العلاقة بين م.ت.ف. وسوريا على أسس واضحة من الموقع المشترك في العداء للامبريالية والصهيونية ومخططاتها في المنطقة، لما لذلك من تأثير فعال وايجابي على مجمل النضال الفلسطيني والعربي الراهن، بما يكفل تعزيز التحالف السوري ـ الفلسطيني، الذي يشكل الرافعة الأساسية في إطار مقاومة المخططات المعادية» (الهدف، ١٩٨٧/٧/١٣).

كذلك، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، انه لم يحصل أي تقدم في العلاقة مع سوريا. وأعرب عن أمله في اقتراب أجل انهاء المشاكل العالقة بين المنظمة وسوريا. وقال: «لدينا وفد جاهز في أي وقت تريده سوريا للتحاور معها» (التضامن، لندن، ١٩٨٧/٨/٧).

وفي السياق ذاته، صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، بأن «لا شيء جديداً على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية، وكل ما علمته المنظمة هو أن القيادة السورية وعدت بدراسة